# سوني تطرح أول مشغل فيديو ووكمان

**بهرا. متابعات**

قالت شركة سوني كورب لصناعة الاجهزة الالكترونية الاستهلاكية انها ستطرح نموذجا جديدا للسوق الأمريكية من مشغلات "وكمان" الموسيقية به قدرة على تشغيل فيديو رقمي وهو أحدث منافس محتمل للمشغلات الاعلامية "اي بود" التي تنتجها شركة أبل والتي تستحوذ على حصة كبيرة في السوق.

وأوضحت الشركة اليابانية وهي احدى أكبر الشركات المصنعة للمنتجات الالكترونية في العالم ان جهازيها "ان دبليو زد-ايه ٨١٠" و"ان دبليو زد-اس ٦١٠" من عائلة مشغلات "ووكمان" الموسيقية الرقمية سيطرحان في الاسواق في أيلول.

وسيدعم الجهازان برنامجا مفتوحا بمعنى أنهما سيشغلان صورا متنوعة من الموسيقى الخاصة بأجهزة "ام بي ٣" و"دبليو ام ايه" التي تنتجها شركة مايكروسوفت كورب بما يقدم مزيدا من الخيارات للتحميل وتشغيل الموسيقى ومجموعات الفيديو على الانترنت.

وأضافت سوني انها ستزيل جميع القيود بشأن ربط خدماتها الموسيقية التي توزع الموسيقى بتصميم "ايه تى ار ايه سي" الصوتي المملوك لسوني في أمريكا الشمالية واوروبا. وسيتفاوت الموعد لازالة كل قيد على حدة لكن التحرك لن يبدأ قبل آذار ٢٠٠٨.

وقالت سوني ان نماذج عمر البطارية تسمح بتشغيل الفيديو بما يصل الى ثماني ساعات في أجهزة "ان دبليو زد-ايه ٨١٠" التي سيباع الجهاز الواحد منها بما يتراوح بين ١٤٠ دولارا و ٢٣٠ دولارا. اما في أجهزة "ان دبليو زد-اس ٦١٠" فان عمر البطارية سيكون أكثر من تسع ساعات تشغيل وسيتراوح سعر الجهاز بين ١٢٠ دولارا الى ٢١٠ دولارات.

وجاء اعلان سوني وسط تكهنات بأن أبل ستطرح الشهر القادم نماذج جديدة من خط مشغلاتها الاعلامية "اي بود" المنتشرة في أنحاء العالم. ووزعت أبل دعوات للحدث المقرر له الخامس من ايلول في سان فرانسيسكو لكنها لم تحدد ما سيحدث في ذلك التاريخ.

# نوكيا تعتنق برمجة مايكروسوفت

**بهرا. وكالات**

ستستعمل "نوكيا" برمجة (PlayReady) التي تنتجها مايكروسوفت لحماية حقوق الملكية الفكرية الموسيقية. ويعتبر هذا التأكيد الرسمي من شركة "نوكيا" الفنلندية الثمرة الأحدث للمناورات الضخمة التي تقودها الشركة في قطاع الموسيقى الرقمية. ويتوقع الخبراء أن تعلن "نوكيا"، في نهاية الشهر الجاري، عن افتتاح منافسة متجر "آي تيونز" اللدودة أون لاين. ويعتمد هذا الموقع المنافس على نظام شركة (Loudeye)، موزعة الموسيقى الرقمية التي اشترتها "نوكيا" في العام الماضي. كما اختارت "نوكيا" استخدام تكنولوجيا (Drm) أي Digital rights management) في هواتفها المعتمدة على نظامي التشغيل Symbian Serie) 40) وSymbian) Serie 60) اعتباراً من العام المقبل.

تجدر الإشارة الى أن نظام التشغيل "سيمبيان" هو الأكثر انتشارا في العالم، في ما يتعلق بالهواتف المحمولة، وتستعمله شركات "نوكيا" و"سامسونغ" و"ال جي الكترونيكس".

هكذا، تطوي "نوكيا" و"مايكروسوفت" صفحة من العداوة القديمة لأهداف تجارية مشتركة. فالتواصل بين هواتف تعمل على نظامي التشغيل "سيمبيان" و"ويندوز موبيل" سيعطي زخما لمبيعات الهواتف المتعددة الوسائط حول العالم وما يتبعها من خدمات ترفيهية.

# تركيب نظم تحذير مبكرة لحماية كهوف صينية قديمة

**بهرا. وكالات**

قام علماء صينيون بتركيب نظم تحذير مبكرة في أكثر الكهوف البوذية قيمة بالصين على أمل حماية لوحاتها الجدارية التي يرجع تاريخها إلى عدة قرون من التلف بسبب الحرارة والرطوبة، بالإضافة إلى كثافة غاز ثاني أكسيد الكربون التي يجلبها السائحون. ويطلق على الكهوف البوذية اسم كهوف موجاو وتعرف كذلك باسم كهوف ألف بوذا وترجع إلى عام ٣٣٦ ميلاديا.

وقال فان جين شى مدير أكاديمية دونهوانغ إن النظام الذي طورته الأكاديمية ومقرها مقاطعة قانسو الشمالية الغربية وجامعة تشه جيانغ معا، يتكون من أجهزة ترمومتر وأجهزة قياس الرطوبة وأجهزة كشف عن غاز ثاني أكسيد الكربون. وذكر جين شى أنه عندما يصل أى من هذه المؤشرات إلى مستوى تحذير، سيطلق النظام صفارة لإخراج جميع السائحين وغلق الكهف حتى يتم رفع التحذير. وبدأ التشغيل التجريبي للنظام في ١٠ من الكهوف الخمسين التي فتحت أمام الزائرين. وستفرض إدارة الكهوف في النهاية حدا أقصى على عدد السائحين على أساس نتائج المراقبة. ويتدفق ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف سائح في المتوسط على الكهوف يوميا في موسم الذروة بين أيار وتشرين الأول لمشاهدة الآلاف من الصور الجدارية حيث تنبعث منهم الغازات المضرة داخل الكهوف. وتمثل التهوية منذ فترة طويلة مشكلة حيث أن مساحة ٨٥ في المائة من الكهوف تصل إلى اقل من ٢٥ مترا مربعا. ويحذر الخبراء من أن الصور الجدارية التي ترجع الى القرن الرابع الميلادي تفقد رونقها بسبب العدد غير المقيد للسائحين. تجدر الإشارة إلى أن منظمة اليونيسكو أدرجت كهوف موجاو كموقع للتراث العالمي عام ١٩٨٧.

# أول بطارية في العالم من السكر

**بهرا. متابعات**

طرحت شركة "سوني" اليابانية أول بطارية في العالم مصنوعة من الغلوكوز "السكر" لتوليد الكهرباء تم استخدام هذه البطارية الثورية لتشغيل قارئ "ام بي ٣" مزود بذاكرة ومضية.

وجاء طرح هذه البطارية بعد أن قررت شركة "سوني" الاستثمار في الطاقة النظيفة حيث تقوم فكرة هذه البطارية على الطريقة التي تحول من خلالها الكائنات الحية السكريات الى طاقة.

وتعمل بطارية "سوني" بفضل محلول من الغلوكوز ينجح في توليد طاقة كهربائية بمقدار ٥٠ ميليواط، حيث تكمن قواعد المحرك الإنتاجي لهذه البطارية في استخراج الإلكترون من ذرة الهيدروجين في جزيئية الغلوكوز.

وترغب "سوني" في مواصلة أبحاثها حول هذا النوع من البطاريات التي تنوي تسويقها في المستقبل القريب.

## يوميات اقتصادية

# عوامل الفساد والرقابة الوقائية

حسب احصائيات منظمات الشفافية الدولية انه يوجد في كل جهاز تنفيذي للدولة كمعدل عام ١٠% لايمكن افسادهم و ١٠% ايضا فاسدون لايمكن اصلاحهم و ٨٠% معرضون لتاثير كلا الجانبين وحسب نفوذ وسلطة احد الطرفين. وبموجب المنظور الوظيفي للفساد فان الرشوة تسهل عملية اجتياز العقبات والروتين وتحفز العاملين ذوي الاجور المنخفضة وتساعد رشوة المهمشين في الدوائر حاليا نتيجة اقصائهم عن مواقع المنفعة المادية فلاشك ان للفساد الاداري والمالي اوجها مختلفة وممارسات متباينة حسب طبيعة العمل والانظمة والقوانين فهو يبدا فرديا ولكي يصون نفسه فانه يسعى لتوريط اكبر عدد ممكن حتى ياخذ طابع المؤسسة او الشبكة. البيئة الحاضنة للفساد هي في بدايته والتي لها عوامل موضوعية منها خفض الاجر او الراتب قياسيا لمستويات المعيشة المعقولة من حيث العموم واضيف سبب لذلك فبعد سقوط النظام رفعت المخصصات المهنية والمخاطر والذمة واجور الساعات الاضافية بسبب انحسار عمل الدائرة والظرف الامني. وسوء التعينات الاخيرة والسابقة المبنية على المحسوبية والمحاصصة وعدم التقيد بالشهامة العملية في التعينات والترفيعات واهمال الاختصاص وهذا يؤدي لعدم احترام العلم كمعيار اخلاقي ووظيفي وردود فعل سلبية وربما انتقاصية والجهل وقلة الوعي بالمشكلة وابعادها ونتائجها والجهل بالحقوق والواجبات بالنسبة للموظف ما زالت معدومة لغياب المقاييس الموضوعية بفعل ضغط المحسوبية وغياب اجهزة الرقابة القضائية التي تعمل على تنبيه الموظف في الممارسات البسيطة المنحرفة والكبيرة منها بالاضافة الى عدم الوضوح وانعدام الشفافية في العلاقة بين المستويات العليا والدنيا مع ضعف الاداء التشريعي والتنفيذي والقضائي لعوامل اساسية لبيئة حاضنة للفساد الاداري والمالي. اما فيما يتعلق بالاجراءات الرقابية القضائية التي تسبق الحدث تكاد تكون معدومة وهي عبارة عن كتب وتصاميم غير واضحة ومعدومة قد لايبالغ بها اغلب العاملين لاسباب تجعلهم مؤهلين للفساد او الافساد ولهذا لابد من توفير بيئة مناسبة واجواء محبطة لتنمو بها الرقابة القضائية التي تحد من الظاهرة بعد ان عجزت الاجهزة العلاجية التي يتناسب حجمها مع الفساد طرديا.

**تحرير: غازي المنشداوي**

### ظاهرة جديدة يعيشها الشارع العراقي

# رواج بيع منتجات المحلات الصغيرة

ازدادت في بغداد والمحافظات عموما هذه الايام ظاهرة الدكاكين في البيوت بشكل واسع بعد ان كانت مقتصرة على محل هنا وهناك في هذا الزقاق او ذاك ولكن خلال هذه المدة التي يعيشها العراقيون انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير حيث لوحظ وجود اكثر من محل واحد في الشارع او الزقاق. بهرا تابعت هذه الحالة في بعض المحال الصغيرة وحاولت من خلال اراء بعض من اصحابها التعرف على اسباب هذه الظاهرة وظروف انتشارها :

حيث يقول السيد "مازن محمود" صاحب محل بقالية في حي الشعب ببغداد ان سبب انتعاش هذه المحلات ياتي بسبب الظروف التي يمر بها بلدنا وفقدان الامن والامان وان البطالة تعد العامل الاول في زيادة المحلات التجارية الصغيرة في البيوت والاحياء السكنية مضيفا انني عاطل عن العمل ولم احصل على اي مورد مالي من الدولة او من القطاع الخاص او اي مورد اخر لذا فكرت بعمل بسيط لا يكلفني الا راس مال محدود ويمكن ان يدر علي ربحا بسيطا يعينني مع افراد اسرتي على الاحوال المعاشية الصعبة في هذه الايام حيث اقوم بشراء انواع بسيطة من المواد الغذائية كالبساكت او المعلبات كالاجبان ومنتجات الحليب الاخرى وباسعار الجملة وابيعها بمردود رمزي بسيط يوميا افضل من الجلوس في البيت او المقاهي فاكون عالة على اهلي والمجتمع ايضا.

فيما يقول "هاشم اسعد" وهو صاحب محل لبيع لحوم الدجاج في داره الواقعة في منطقة حي المستنصرية ببغداد : بعد ان خفت حدة اخبار انفلونزا الطيور وتبددت مخاوف الناس من شراء هذه المنتجات انتعشت اسواق بيع الدجاج والمعلبات وفكرت بفتح محل لبيع تلك المواد في بيتي حتى لايكلفني كثيرا هذا المشروع مثل الايجارات المرتفعة او غيرها من الكلف الاخرى علاوة على تردي الاوضاع الامنية في المناطق العامة لاسيما الاسواق المحلية المزدحمة بالمتسوقين والتي تشهد احداث تفجيرات متكررة لذا فان اوضاع العمل في هذه المناطق اصبحت صعبة جدا واصبح من السهولة العمل للممارسة مثل هذه الاعمال "بيع وشراء" من خلال المحلات الصغيرة ضمن المناطق السكنية واضاف ان بعض الزبائن يفضلون الشراء من هذه المحلات اكثر من شراء المواد الغذائية من المحلات الكبيرة في الاسواق العامة لتقارب الاسعار بينها ويؤكد ذلك المواطن "زيد مجيد" من منطقة البنوك بقوله: ان اكثر الناس يخشون الذهاب الى الاسواق العامة في مراكز الاقضية او النواحي بسبب تردي الوضع الامني والذي لايقتصر على التفجيرات والعمليات العسكرية فحسب وانما كذلك على اعمال السلب والنشل التي استفحلت كثيرا هذه الايام لغياب القانون وعدم وجود الرادع لمثل تلك الممارسات الخطيرة التي تقوم بها مجاميع من الشباب دون خوف او خشية لذا فضل العديد من اهالي المناطق السكنية اقتناء المواد التي يحتاجونها من هذه المحلات الصغيرة المنتشرة في الازقة والشوارع المجاورة لهم واضاف ان خطر التجوال المتكرر الذي يحدث بين الاونة والاخرى هو الاخر اصبح عامل مهم زاد من رواج بيع السلع والمنتوجات النوجودة في محلات البيع الصغيرة في المناطق السكنية.

# تجارة المواد الصحية ما بين ارتفاع الاسعار ورفع الدعم الحكومي عنها

شهدت تجارة المواد الصحية ارتفاعا كبيرا في الاسعار خلال الفترة الماضية وعزا عدد من المواطنين المعنيين بهذه التجارة ارتفاع اسعارها الى عدة عوامل منها رفع الدعم الحكومي عن قطاع الانشاءات وتراجع معامل صناعة المواد الانشائية ذات الصلة. اذ تمر عملية البناء والتشييد بمراحل عدة ومن ضمنها المراحل التكميلية والمتمثلة بالمواد الصحية وتشمل الانابيب والمغاسل وخزانات المياه والسيراميك والكرانيت.

"بهرا " حاولت من خلال هذا التحقيق معرفة اسباب ارتفاع المواد الصحية خلال الفترة الماضية وموقع القطاع الخاص في دعم هذه التجارة خصوصا بعد رفع الحكومة الدعم عنها. حيث يقول التاجر "جاسم البياتي" تاجر مواد صحية ان المستهلك العراقي يفضل المواد الصحية المستوردة لان المنتوج المحلي لايطابق المواصفات العالمية احيانا اي تاخذ بشروط الذوق العام، النوعية، الجودة، وضمانة الانتاج. كما ان هناك قلة من المعامل المحلية المتخصصة في عدد من هذه المواد فمثلا انتاج "السيراميك" اقتصر على معمل حكومي في" الرمادي" وهو ذو مواصفات متكاملة وصرفت على انشائه مبالغ طائلة لكن هذا المعمل توقف عن الانتاج بعد احداث نيسان، عام٢٠٠٣ وان عدم تجهيزه بالمواد الاولية وعدم اهتمام الحكومة في اعادة تشغيله ادى الى تراجع انتاجه ان لم نقل توقفه بالكامل. مضيفا اذا اخذنا حالة المقارنة بين العراق ودول الجوار نرى ان تركيا، ايران، السعودية، سوريا وحتى الاردن تمتلك مصانع اهلية تقوم بانتاج وتصدير منتجاتها من المواد الصحية الى العراق نجد اننا متخلفون في انتاج هذه المواد. لذلك نضطر الى الاستيراد من مناشئ عالمية مثل"ايطاليا، اسبانيا، المانيا، اليابان" اذيمتاز "المنتوج الاجنبي" بقبول المستهلك نظرا لجودة النوعية وكونه يعمر لفترات اطول ولذلك عمدت معظم مباني المؤسسات الحكومية والدوائر على استخدام هذه المواد في عملية البناء التكميلية لديها ضمن شروط تعاقداتها مع مقاولي البناء.

اما كامل العطواني تاجر مواد صحية فتحدث عن جانب مهم في السياسة السعرية والتي ترتبط بالعرض والطلب غير انه اشار الى ان دعم الحكومة لهذا القطاع من خلال انشاء شركة حكومية تعنى بتجارة "المواد الصحية" تابعة لوزارة التجارة كان محددا للاسعار اذ شهدت تلك الفترة عملية استيراد المواد الصحية او تخزينها لغرض توزيعها على الوكلاء والمواطنين عن طريق البيع المباشر وكان هذا معلن رسميا، لكن في المقابل كانت الشركة تقوم بعمل "قطوعات خاصة" ومنفصلة للمواد الصحية تصرف على وجه السرعة للوزارات والدوائر واصحاب "النفوذ الرسمي" وكان هذا الاجراء يتم على حساب حقوق المستهلك العراقي فيما يقول التاجر عامر محمود ان تجارة المواد الصحية في الوضع الحالي تشهد توقفا تاما للدعم الحكومي وان الانتاج يقتصر على "معامل اهلية" مبعثرة في عموم البلد تفتقر الى الرعاية والدعم الحكومي لهذا لابد من تشجيع المستثمر والتاجر العراقي معا على استيراد معامل كاملة المواصفات وذات خطوط انتاجية عالية الكفاءة حتى تستطيع تلبية الحاجة المحلية من "المواد الصحية" ليتسنى لنا تخفيض اثار الدعم الحكومي لها كما ان السوق في الظرف الراهن يعاني من ركود اقتصادي مع حفاظ نسبي على الاسعار والتي تتاثر بدورها بين فترة واخرى باجور النقل المرتفعة واسعار الضمانات لوصول المواد الصحية الى مكانها المتخصص.

اضف الى ذلك ارتفاع اسعار التخزين لتلك المواد ويقدر نقل المواد الصحية في شاحنة اعتيادية ب(٦٠٠) دولار تشمل عمليات التحميل والتفريغ وتصل الاضافات السعرية على التكلفة الاساسية بحدود ٢٠% من القيمة الاصلية. مشيرا الى ان تجارة المواد الصحية تفتقر الى "مجمعات تجارية" متخصصة اذ تقتصر هذه التجارة على اسواق محلية قديمة ومحصورة في مناطق من العاصمة "بغداد" تعاني الازدحام والضيق في حركة السيارات المحملة من اجل التفريغ والخزن وان تجارة المواد الصحية تشهد اغراقا سلعيا من مختلف المناشئ مع وجود المواد الصحية رديئة الانتاج والسبب في ذلك عدم خضوع هذه المواد لفحص السيطرة النوعية والذي كان معمولا به في السابق. واوضح التاجر عامر ان هذه التجارة تعاني شانها شان مثيلاتها من تجارة المواد الانشائية والعدد اليدوية من الاضطراب الامني وكثرة الحوادث وعدم تامين وصول المواد فضلا عن هجرة اليد العاملة صوب المحافظات الجنوبية طلبا للاستقرار. هذا الوضع دفع المقاولين العراقيين الى ترك العمل في العاصمة بغداد لعدم تمكنهم من اتمام المشاريع ولتعرض المباني والتي هي تحت التشييد والبناء الى حوادث عدة ادت الى توقف العديد من مشاريع البناء والاعمار.

من جانب اخر فقد اكد عدد من الاقتصاديين ان ظاهرة تذبذب الاسعار خلال هذه المرحلة تبدو طبيعية ذلك بسبب محاولات التحول الجادة من الاقتصاد الشمولي الى الاقتصاد الحر. وشدد الاقتصاديون على ان الاستقرار النسبي للاسعار يتطلب وقتا وكيف هيكلة المؤسسات والشركات والدوائر المعنية.